- **שם המחקר:** הבה לי בנים ואם אין מתה אנוכי" הורות של זוגות חרדים עם מוגבלות בצל החוק המדינתי, ההלכה היהודית והנורמות החברתיות בקהילה החרדית.
- **שנה :** 2024
- **סוג מחקר :** דוקטורט
- **מס' קטלוגי :** 890-689-2022
- **שמות החוקרים:** חיה גרשוני, בהנחיית : פרופ' נטע זיו ופרופ' דפנה הקר.
- **רשות המחקר:** אוניברסיטת תל -אביב, הפקולטה למשפטים - מרכז צבי מיתר ללימודי משפט מתקדמים.

- **موضوع البحث:** "أعطني أبناءً وإن لم يكن، فإني ميتة". الأبوة لدى الأزواج الحريديم ذوي المحدودية في ظل القانون الحكومي، الشريعة اليهودية، والأعراف الاجتماعية في المجتمع الحريدي (المتزمت).
- **السنة : 2024**
- **نوع البحث : لقب ثالث- دكتوارة**
- **رقم النموذج :**890-689-2022
- **أسماء الباحثين:** حايا جرشوني, بارشاد من: بروفيسور نيطاع زيف وبروفيسور دافنا هكار
- **السلطة المسؤولة عن البحث:** جامعة تل أبيب، كلية الحقوق - مركز زفي ميتر للدراسات القانونية المتقدمة.

ملخص البحث

تم إعداد هذه الأطروحة لنيل درجة الدكتوراه بمساعدة منحة من صندوق شاليم.

يتناول البحث الأبوة لدى الأشخاص الحريديم ذوي محدودية، مع فهم الأبوة والمحدودية كبناءات اجتماعية، ثقافية ونموذجية. يهدف البحث إلى دراسة كيفية تشكيل هذه الأبوة في ظل الأنظمة النموذجية- الشريعة اليهودية، القانون الحكومي والأعراف الاجتماعية في المجتمع الحريدي من خلال استقراء النتائج التجريبية للأدبيات الموجودة.

تعتمد البنية النظرية للبحث على ثلاثة محاور رئيسية:

- الأول هو النهج النقدي للقانون الذي يحلل تأثير النظام القانوني (في البحث الحالي - القانون الحكومي، الشريعة اليهودية والأعراف الاجتماعية) الذي قد يعزز حقوق الوالدين ذوي المحدودية، ولكنه أيضًا قد يؤثر سلبًا على الأبوة ويحد منها.

- المحور الثاني هو نقد المحدودية بحيث يرى المحدودية كناتج للبناء الاجتماعي التمييزي، الذي يحاول تصحيح الفرد وجعله متماشياً مع المعيار "الطبيعي". يدعو النموذج الاجتماعي إلى خلق فرص متساوية للأشخاص ذوي المحدودية من خلال التعديل والملائمة. عندما يتعلق الأمر بالوالدين من ذوي المحدودية، خاصة المحدودية الذهنية والنفسية، فإن التعديلات في بعض الأحيان تشكل الأبوة وتجعلها كتحدي.

- المحور الثالث، محور التعددية القانونية، يفحص كيفية تأثير تعدد الأنظمة القانونية، وفي السياق الحالي - القانون الحكومي، الشريعة اليهودية والأعراف المجتمعية في المجتمع الحريدي - على الوالدين الحريديم ذوي المحدودية، وما هي العلاقات التفاعلية بين الأنظمة النموذجية في هذا السياق.

تشير الشبكة القانونية إلى تجاهل الأنظمة القانونية المختلفة لإمكانية الأبوة للأشخاص ذوي المحدودية، على الرغم من وجود اعتراف أولي بهذه الأبوة في إطار قانون خدمات الرعاية للأشخاص ذوي المحدودية. كما أن الشريعة اليهودية نادراً ما تتناول موضوع الأبوة للأشخاص ذوي المحدودية. تؤثر التصورات الاجتماعية تجاه الأشخاص ذوي المحدودية على الاعتراف بالأبوة. في المجتمع الحريدي، يمكن ملاحظة تناقض بين أهمية الصحة و"النموذجية"، مع التركيز على فترة الزواج، وبين مكانة الزواج والأبوة في قمة سلم القيم. يسعى الحريديم إلى تحقيق هذه القيم حتى لو كانوا يعانون من محدودية.

هدف البحث

يهدف البحث إلى فهم الأبوة للأشخاص الحريديم ذوي المحدودية، مع فهم الأبوة والمحدودية كبناءات اجتماعية، ثقافية ونموذجية. يفحص البحث كيفية تشكيل هذه الأبوة تحت تأثير الأنظمة النموذجية – الشريعة اليهودية، القانون الحكومي والأعراف الاجتماعية في المجتمع الحريدي، مع التركيز على تأثيرها على الوالدين الحريديم ذوي المحدودية.

طريقة البحث

تم إجراء البحث باستخدام طريقة بحث كيفية نوعية "بعد بنيوية"، والتي تقدم نظرة ديناميكية على بناء الممارسات الاجتماعية والأنماط الثقافية. يعتمد البحث على مقابلات معمقة مع الوالدين ذوي المحدودية، أفراد الأسرة، الحاخامات، المربين والمهنيين. تهدف هذه الآراء إلى رسم خريطة خصائص الأبوة بين الرجال والنساء المنتمين للمجتمع الحريدي والذين يعانون من محدودية، بما في ذلك إدارة واتاحة الأبوة تحت الأنظمة النموذجية المختلفة.

النتائج الرئيسية:

1- هناك خصائص مميزة للأهل الحريديم ذوي المحدودية، مثل نهج مختلف لتنظيم الأسرة. يشجع المجتمع الحريدي على الإنجاب، ويتم تنظيم الأسرة بحذر وبشكل عام بتوجيه وموافقة الحاخامات, في المقابل في حالة وجود محدودية، يتلقى الأفراد الموافقة وأحيانًا التشجيع من محيطهم ومن الحاخامات لتقليل أو حتى منع الإنجاب. في هذا السياق، تبرز خصائص لا تميز بين الأهل الحريديم ذوي المحدودية والأهل غير الحريديم، مثل التحفظ على علاجات الخصوبة، والنهج المتشكك من أنظمة الرعاية الصحية والمجتمع تجاه الحمل والولادة، ومراقبة وتنظيم الأبوة.
2- يمنح الأهل ذوو المحدودية أطفالهم الحب والدفء، وتساهم الأبوة أيضًا في تحسين حالة الأهل أنفسهم.ومع ذلك، يتأثر الأطفال من أبوة الأهل ذوي المحدودية. عندما يكون الطفل ذو تطور سليم، غالبًا ما يُستخدم كدليل لتبرير الأبوة. لكن هذا الطفل قد يشعر بالخجل والإحراج، ويضطر إلى النضوج قبل الأوان. في هذا السياق، تظهر لدى الأطفال المنتمين للمجتمع الحريدي معضلات تتعلق بتنفيذ واجب احترام الوالدين. يمكن أن تكون الإيمان بالله مصدر قوة للأطفال، ولكن هناك بعض الأطفال لأهل ذوي محدودية يواجهون شكوكًا في إيمانهم بسبب وضعهم الأسري، وفي بعض الأحيان، يقودهم ذلك إلى مغادرة العالم الحريدي.
3- يرسم القانون، الشريعة اليهودية، والأعراف الاجتماعية صورة للأبوة المثلى ويراقبون تنفيذها. قد يواجه الأهل ذوو المحدودية صعوبات في تلبية احتياجات أطفالهم في المجالات الفيزيائية مثل التغذية، الصحة، الملابس، والنظافة وخلق بيئة منزلية مناسبة. عندما يحدث تقصير في تلبية هذه الاحتياجات، يكون هناك تدخل في علاقة الأبوة، وفي حالات التفاقم، يكون هناك لجوء إلى السلطات الحكومية. المجتمع الحريدي عادة لا يسارع إلى اللجوء إلى السلطات الحكومية، ولكن عندما يكون الأهل ذوو محدودية، تكون المراقبة أكثر حزما ويبدو أن اللجوء إلى السلطات يكون أسرع مقارنة بحالات مشابهة لأهل ذوي تطور سليم يواجهون صعوبات في تلبية احتياجات أطفالهم. بالإضافة إلى تلبية الاحتياجات الأساسية، قد يواجه الأهل ذوو المحدودية صعوبة في تلبية احتياجات الأطفال العاطفية والتعليمية مثل وضع الحدود للأطفال، التكيف الاجتماعي، والاندماج في نمط

الحياة المجتمعي، ومرافقتهم في المؤسسات التعليمية. يراقب أفراد الأسرة الممتدة والمجتمع تلبية هذه الاحتياجات ويعتبرونها معياراً للأبوة الصالحة. يواجه الأهل الحريديم ذوو المحدودية تحديات في التعامل مع النظام التعليمي، حيث يتوقع النظام التعليمي الحريدي مشاركة عالية من الأهل، ويُطلب منهم الالتزام بالرموز الثقافية الصارمة. الأهل ذوو المحدودية الذين يجدون صعوبة في فهم هذه الرموز قد يواجهون شكوكاً وانتقادات من النظام التعليمي.

4- تعمل ممارسات الاتاحة والدعم للأهل الحريديم ذوي المحدودية تحت ظل الأنظمة النموذجية. يُستمد الدعم الأسري والمجتمعي من القيم الدينية المستمدة من النظام الديني والشرعي. توجد في المجتمع الحريدي أعراف اجتماعية للدعم والمساعدة المتبادلة. يعتمد الأهل الحريديم ذوو المحدودية على أسرتهم الممتدة، حيث يُترجم حجم الأسرة الحريدية الكبير إلى تعدد الأفراد المشاركين في نظام الدعم. يشمل الدعم الأسري إرشاد الوالد، ومساعدة الوالد أو استبداله في بعض أدواره (مثل التغذية، اللباس والنظافة وتشغيل المنزل)، وكذلك تقديم الدعم لتلبية الاحتياجات العاطفية والتعليمية للأطفال. في بعض الأحيان، يتم تقديم الدعم عن طريق الوساطة مع جهات دعم أخرى.

ومع ذلك، لا يكون الدعم الأسري بالضرورة كافياً لتقديم الدعم الأمثل للأهل ذوي المحدودية. فموارد الأسرة محدودة، وأحياناً لا يكون هناك توافق بين أفراد الأسرة حول الطريقة المناسبة للعمل، وغالباً ما تعيق الأفكار المسبقة والتصورات حول المحدودية الدعم الأسري.

5- يلعب المجتمع دورًا كبيرًا في دعم الوالدين. فقد يقوم الجيران، المنظمات الخيرية، وحتى رجال الدين والمعلمين في المجتمع، بإرشاد الوالدين، وتولي دورهم، والتوسط بينهم وبين الجهات العلاجية. تصبح الأمور معقدة بشكل خاص عندما تنضم الجهات الحكومية إلى الصورة - مثل مؤسسة التأمين الوطني، مكتب الخدمات الاجتماعية، والنظام القضائي. هذه الجهات قد توجه الوالدين وتساعدهم، ولكن في بعض الأحيان قد تقلل من مكانتهم كوالدين عن طريق الرعاية الخارجية. الدعم الحكومي يمتلك موارد كبيرة، لكنه لا يكون كافيًا دائمًا، والمكاتب الاجتماعية التي تُعنى بدعم الوالدين ذوي المحدودية تكون مثقلة بالأعباء. كما أن هناك حواجز ثقافية تعرقل عمل آليات الرعاية والجهات الحكومية الأخرى. في بعض الأحيان، يتم التعاون بين الوالدين ذوي المحدودية، الأسرة، المجتمع، والجهات الحكومية، حيث تلعب الجهات الحكومية دور الوسيط بين الوالدين وبين الأسرة والمجتمع، وتكون محور دعم للأسرة. عادةً ما تُوصف العلاقات بين الجهات المختلفة بالصراعات التي تتضمن تجاهل، معارضة، وإنشاء تحالفات. هذه التحالفات، رغم أنها تعبر عن عدم الثقة المتبادل وتعزز أحيانًا الشكوك حول الوالدين، إلا أنها تحمل أيضًا دلالة إيجابية، حيث تكون أحيانًا مصغية للوالدين ذوي المحدودية في محاولة لجذبهم لتعزيز موقفهم.

استنتاجات رئيسية:

تؤكد استنتاجات البحث على الحاجة إلى تبني النموذج اللادسموديرني كاستراتيجية لتحسين الدعم للأهالي الحريديم ذوي المحدودية. يعتبر هذا النموذج المحدودية ظاهرة عالمية تميز البشرية جمعاء، وبذلك يتيح للأهالي ذوي المحدودية الحصول على دعم واسع ومناسب لاحتياجاتهم ورغباتهم دون فرض معايير "الطبيعية-النموذجية" عليهم. يدعو النموذج إلى التعاون بين الأنظمة المعيارية المختلفة - القانون الحكومي، الشريعة اليهودية، والأعراف الاجتماعية في المجتمع الحريدي - بهدف بناء أنظمة دعم شاملة للأهالي وأطفالهم، مع التركيز على المسؤولية المتبادلة وواجبات الدين.

يشير البحث إلى أن النظام القانوني الإسرائيلي والشريعة اليهودية يميلان إلى نهج رعائي تجاه الأشخاص ذوي المحدودية، مستوحى من النموذج الطبي. ومع ذلك، في المجتمع الحريدي، هناك تفضيل للحديث عن الواجبات والمسؤولية المتبادلة، الذي يتماشى مع المفاهيم التقليدية والدينية. تواجه النماذج النقدية مثل خطاب الحقوق عائقًا داخل هذا المجتمع، ولذلك يُعتبر النموذج اللادسموديرني، الذي يُبرز الاعتماد المتبادل والمسؤولية المجتمعية، أكثر ملاءمة للتطبيق.

يشير البحث أيضًا إلى أن الاتفاقية الدولية والقانون الحكومي يعترفان بحق الأشخاص ذوي المحدودية في تكوين أسرة وإنجاب الأطفال وفقًا لرغباتهم، مع التزام الدولة بمساعدتهم في ذلك. تدعم الشريعة اليهودية الإنجاب والأبوة وتؤكد على قيمة المساعدة المتبادلة. يصف البحث العوائق والفرص التي تواجه الآباء الحريديم ذوي المحدودية ويقترح إطارًا معياريًا لدعم الآباء والأطفال، مما يعزز حقهم في تحقيق طموحاتهم وقيمهم في إطار مجتمعهم.

من خلال النموذج اللادسموديرني، يُتاح تقديم دعم يأخذ في الاعتبار احتياجات ورغبات الوالدين ذوي المحدودية، ويقدم إطار دعم قائم على قيم المجتمع الحريدي، الدين، والأيديولوجية الجماعية. بذلك، يدعو البحث إلى تغيير مفاهيمي في نظام الدعم للوالدين الحريديم ذوي المحدودية، مع إنشاء إطار داعم ومناسب لا يستند إلى مقارنة بـ"الوالدين الطبيعيين"، بل يدعمهم في تحقيق واجباتهم الدينية والمجتمعية تجاه أطفالهم وخالقهم.

كلمات مفتاح: الآباء ذوي محدودية، الحريديم، النموذج الاجتماعي للمحدودية، المحدودية في الشريعة اليهودية

- للمحتوى الكامل
- لمجمع الأبحاث لصندوق شاليم
- مجمع أدوات البحث لصندوق شاليم